أكل الميتة ولحم الخنزير!

بالطبع ، لا يريد كاتب السطور أن تنتهى رئاسة مصر للفريق أحمد شفيق ، حتى لو كان الثمن هو التصويت لمحمد مرسى مرشح قيادة الإخوان فى جولة الإعادة ، التصويت لمرسى اضطرارا لا اختيارا ، وعلى طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير .

والسبب ظاهر جدًا ، فصعود أحمد شفيق ـ لا قدر الله ـ إلى كرسى الرئاسة كارثة سياسية وروحية ، ويعنى هزيمة رمزية كاملة للثورة ، ووضع مصر على كف عفريت ، وزعزعة الأمن على الفور ، وتوريط الجيش فى حرب مع الشعب ، فالخلاف مع شفيق خلاف جنائى وليس سياسيا فقط ، بينه وبين الثورة وأهلها بحور من الدم ، وذهابه إلى قصر الرئاسة ـ لاقدر الله ـ يعنى عودة مبارك "مثله الأعلى" إلى الحكم .

وقد لا يكون شخص مرسى أفضل من شخص شفيق ، فكلاهما الأسوأ بامتياز ، لكن الخلاف مع مرسى يظل سياسيا ، ويعكس الخلاف مع قيادة الإخوان ومكتب إرشادها ، وليس الخلاف مع عضوية وقواعد وجمهور الإخوان، فهؤلاء الأخيرون بمئات الآلاف ، وفيهم كثير من خيرة شباب مصر وشاباتها ، وهم جزء لا يتجزأ من حركة الوطنية المصرية ، والتحقوا بالثورة متأخرين بسبب خطايا قيادتهم المساومة ، لكنهم قدموا تضحيات هائلة مع شباب الثورة ، وتعرضوا لخذلان قيادتهم التى دخلت فى مساومات وصفقات رذيلة مع المجلس العسكرى ، وتنكرت لأولوية الثورة وشرعيتها ، وسعت إلى المغانم على حساب الذين دفعوا المغارم ، ورفضت كل مطالب كنس النظام القديم ، وأعاقت ـ بأكثريتها البرلمانية ـ تشريع قوانين جدية لمصادرة الأموال

المنهوبة ، وتفعيل قانون محاكمة مبارك وعصابته بتهمة الخيانة العظمى ، وتباطأت فى إصدار تشريع شامل لعزل جماعة مبارك سياسيا ، ثم تذكرت قصة العزل فى أوان متأخر، وأصدرت تشريع "عزل انتقائى" بدا محدودا جدا ، وتظاهر المجلس العسكرى بالموافقة والتصديق عليه ، ثم ترك الباقى للجنة الانتخابات الرئاسية التى أوقفت تطبيقه ، وسمحت بترشح شفيق بعد ساعات من استبعاده، ودون أن يصدر عن برلمان الإخوان أى رد فعل يدافع به عن تشريع أصدره ، وكأن هناك اتفاقا ضمنيا على فتح الطريق لشفيق مرشح عائلة مبارك والمجلس العسكرى ، وبدعوى "حصانة" لجنة الانتخابات وقراراتها ، وتحريم الطعن على قراراتها أو التقاضى عليها ، وهو التحريم الذى صاغه المجلس العسكرى فى الإعلان الدستورى ، ورفضته كل القوى الحية فى مصر ، لكن المجلس العسكرى استقوى بالإخوان والسلفيين فى إقراره وإنفاذه ، وهو ما يبرز مسؤولية قيادة الإخوان ودورها فى ترشح شفيق ، وخوضه لجولة الإعادة مع مرشحهم محمد مرسى ، وعلى أمل أن يثبتوا للمجلس العسكرى أنهم أكثر جدوى وضمانا لراحته من شفيق شخصيا .

هكذا تبدو جولة الإعادة الرئاسية بين قرينين ، أحدهما ـ شفيق ـ بذقن حليق كما تقضى التقاليد العسكرية، والآخر ـ مرسى ـ بلحية كثيفة منتظمة كما تقضى التقاليد الإخوانية ، وربما لو حلق مرسى ذقنه لوجدنا تحتها وجه شفيق ، فكلاهما أسوأ من الآخر ، كلاهما مخجل حقا ، وبلا مؤهلات شخصية قيادية تذكر ، وهذا هو المأزق الذى ينحشر فيه المصريون الآن ، وقد يقال لك: إنها نتائج انتخابات الجولة الرئاسية الأولى ، وهذا صحيح شكلا ، لكنه فارغ تماما من المضمون ، ومخالف لأبسط بديهيات القانون ، فلم يكن من حق شفيق أن يترشح من الأصل، فقانون العزل السياسى قائم ومصدق عليه ، وهو يحظر ترشح شخصيات بينها شفيق ، إذ يحظر ـ وعلى مدى عشر سنوات ـ ترشح كل من شغلوا مناصب رؤساء الوزارات فى عشرية مبارك الأخيرة ، وقد كان شفيق آخر

رئيس وزراء لمبارك ، وخلعته الثورة كما خلعت مبارك ، وسماح لجنة الانتخابات الرئاسية بترشحه بلطجة ودهس للقانون ، وكذلك السماح بدخوله جولة الإعادة، ولو أن القانون جرى تطبيقه كما هو مفترض فى أى ممارسة ديمقراطية ، وخاصة أن القانون صدر عن برلمان منتخب ، لو أن القانون جرى تطبيقه لكنا فى موقف مختلف تماما ، ولم يكن المصريون ليكونوا فى وضع الاختيار بين الأسوأ "الفلولى" والأسوأ الإخوانى ، وبحسب نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ، كانت الإعادة ـ القانونية الشرعية ـ ستجرى بين محمد مرسى وحمدين صباحى ، والأخير هو "الحصان الأسود" فى الانتخابات كلها ، والفائز الأول بأصوات جمهور الثورة ومدنها الكبرى ، ولو جرت مثل هذه الإعادة ، فالنتيجة معروفة سلفا ، فسوف يكتسح صباحى شعبيا ، وينهزم مرشح قيادة الإخوان محمد مرسى ، وتكون الهزيمة كاملة للثورة المضادة بجناحيها الإخوانى والمباركى، والجناحان يتنازعان على تمثيل المعنى نفسه ، وأرادا بالتواطؤ ـ الظاهر والخفى ـ حصر الاختيار بين مرسى وشفيق .

وإذا كان ذلك كذلك ، فلماذا إذن ندعو إلى التصويت ضد شفيق فى جولة الإعادة المصطنعة ، وحتى لو كان الثمن هو التصويت لمرسى ؟، يبدو السؤال فى محله تماما ، وكثير من القوى الثورية تفضل الإجابة السهلة ، وتدعو لمقاطعة جولة الإعادة المصطنعة ، ولهم مبرراتهم الأخلاقية والسياسية الوجيهة ، لكن المقاطعة ـ عندى ـ لاتبدو الخيار الأمثل الآن ، وبرغم اعترافى أن جولة الإعادة المصطنعة تدهس الشرعية الثورية والشرعية القانونية معا ، لكننى ألفت النظر إلى شيء يبدو بالغ الأهمية ، وهو ذلك التناقض الملفت بين الثورة العفية والمجتمع المنهك ، وأهم ما جرى فى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية هو أن الثورة كسبت أرضا انتخابية واسعة فى المجتمع ، وراقبو خرائط التصويت جيدا ، خاصة بالنسبة لمرشحى الثورة البارزين حمدين صباحى وعبد المنعم أبو الفتوح ، وخصوصا فى حالة حمدين صباحى بالذات ، والذى خاض المعركة بلا

تنظيم ولا مال ولا ماكينة انتخابية يعتد بها ، وكسب المركز الأول فى عواصم مصر الكبرى المؤثرة بامتياز فى الحركة الاجتماعية والسياسية والحضارية ، وقد دعونا - قبل الانتخابات - إلى تقديم مرشح واحد للثورة ، ووقتها كان بوسعه الفوز من الجولة الأولى ، ولم يحدث ذلك للأسف ، لكن النصر الانتخابى للثوريين مما يجب الحفاظ عليه ، والبناء فوقه بتعظيم نسب المشاركة الانتخابية، وبتشكيل حزب وطنى جامع للثوريين ، وتحطيم هيمنة التنظيم الإخوانى على الحياة السياسية ، وقد صار ذلك ممكنا الآن ، خاصة بعد تراجع شعبية الإخوان إلى النصف تقريبا فى خمسة شهور فاصلة بين انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة ، وهو ما يضيف إلى أولوية الخلاص من جناح جماعة مبارك ، ومنع شفيق من الوصول للرئاسة ، بل الذهاب به إلى السجن الذى يستحقه ، وحتى لو كان الثمن هو تصويت الثوريين لمرسى على طريقة الإضطرار لأكل الميتة ولحم الخنزير ، ومرسى - بالتأكيد - ليس مرشح الثورة ، وقيادة الإخوان التى تقف ورائه تسعى لاستحواذ واحتكار ينتهى بالانتحار ، فدعوا لها الفرصة لكى تنتحر شعبيا ، واعملوا لهزيمتها فى جولة حسم تالية ، فالثورة لا تزال فى الشارع وفى الصندوق الانتخابى ، الثورة تنتصر الآن بمراكمة النقاط ، وغدا تنتصر بالضربة القاضية .

"صوت الأمة " فى ٤ من يونيو ٢٠١٢